# تأثير برامج المرشحين على نتائج الانتخابات النيابية
## (دراسة حالة الانتخابات في الاردن)

أحمد سعيد نوفل
جنيف / سويسرا

**مقدمة**

تعتبر الدعاية الانتخابية في انتخابات المجالس التشريعية في معظم دول العالم وبشكل خاص في دول العالم الثالث، فرصة مهمة للأحزاب والجماعات السياسية وكذلك الأفراد المستقلين من أجل إظهار قوتهم للنظام السياسي والرأي العام المحلي وتمرير ما يمكن تمريره من مواقف وأفكار سياسية عبر قنوات الاتصال التي تسمح فيها الأنظمة السياسية للمرشحين خلال فترة الانتخابات بمخاطبة الناخبين والاتصال معهم. وخلال المعارك الانتخابية يكون المجال واسعا ومسموحا به ـ بشكل نسبي أمام المشرحين ـ بعرض القضايا الأساسية التي تهم الناخبين، ولهذا يأتي تركيز المرشحين في برامجهم الانتخابية على تلك القضايا، وربطها مع مواقفهم السياسية واستعدادهم لتنفيذها عند فوزهم في الانتخابات، وذلك في محاولة لكسب عطف وتأييد المواطنين، ليس من أجل الفوز فقط، بل من أجل تثقيف المواطنين والتغلغل في صفوفهم. كما أن بعض المرشحين يريد إظهار أهميته عن طريق الأصوات التي يحصل عليها في الانتخابات أمام السلطة التنفيذية. ويحاول البعض الآخر عمل دعاية شخصية لنفسه مستغلا الحملات الانتخابية. ويعتمد المرشحون بشكل عام خلال حملاتهم الانتخابية على الخطب المباشرة واللقاءات الشخصية مع تجمعات الناخبين وكذلك على برامج انتخابية يطرحون فيها القضايا العامة التي تهم المواطنين وليس فقط المرشحين. وتهدف هذه الدراسة في البحث عن القضايا الرئيسية التي تهم المواطن الأردني من خلال تحليل ما جاء في البرامج الانتخابية للمرشحين في

الانتخابات التكميلية في الأردن ومعرفة القاسم المشترك للقضايا التي لها شمولية في معظم برامج المرشحين. ودراسة تأثير تلك البرامج على نتائج الانتخابات التشريعية لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة حقيقية بين البرامج والنتائج أو أن فوز بعض المرشحين لا علاقة له بالبرامج، وأن نجاحهم في الانتخابات ـ كما هو الحال في العالم الثالث ـ يعود لعوامل أخرى (عشائرية، دينية، سياسية... الخ) وهو ما تحدث عنه الكاتب الأمريكي صاموئيل هانتجون، وجون نيلسون في كتابهما (لاخيار سهل) (Huntington & Nelson, 1976).

واعتمدنا في هذه الدراسة الميدانية على مصدر أساسي هو البرامج الانتخابية للمرشحين حيث حللنا برامج مائة مرشح نيابي رشحوا أنفسهم في خمس مناطق في الأردن لملء ثمانية مقاعد نيابية شاغرة في مجلس النواب الأردني. وقسمنا القضايا الرئيسية التي تناولتها البرامج الانتخابية وعددها ٢٨ قضية، الى قضايا اقتصادية واجتماعية وخدمات وسياسية في كل منطقة من المناطق التي جرت فيها الانتخابات، لكي نتعرف في النهاية على أولويات القضايا التي تحدث عنها المرشحون وتهم المواطنين في كل منطقة، وبالتالي في الأردن بشكل عام.

وكذلك إلى تحليل برامج الفائزين ومقارنتها مع بعض المرشحين الآخرين. وفي بداية البحث سنتحدث عن مسيرة التجربة النيابية في الأردن منذ بدايتها حتى موعد إجراء الانتخابات التكميلية عام ١٩٨٤.

## المجالس التشريعية

كانت المملكة الأردنية الهاشمية حتى عام ١٩١٦ تابعة للدولة العثمانية، وأصبحت بعد ذلك جزءا من الدولة الفيصلية (نسبة الى الملك فيصل بن الحسين) التي شكلها وضمت سوريا الكبرى (سوريا، فلسطين، الأردن، لبنان) حتى انهيارها عام ١٩٢٠. وبعد اتفاقيات سايكس بيكو بين بريطانيا وفرنسا أصبحت الأردن تابعة للنفوذ البريطاني وتحت إشراف المندوب السامي البريطاني في فلسطين ومعتمدة في عمان. وفي عام ١٩٢٣ تم تشكيل أول مجلس شورى في الأردن، برئاسة وكيل العدلية وعضوية شخصين عن كل مقاطعة من المقاطعات الست التي كانت تتألف منها شرق الأردن[1].

وبعد أن اعترفت بريطانيا باستقلال شرق الأردن في ٢٥ مارس (آذار) ١٩٢٣، تألفت لجنة أهلية بادارة أميرية من أجل وضع القانون الأساسي للمجلس النيابي، إلا أن هذا القانون لم يصدر إلا بعد توقيع المعاهدة الأردنية ـ البريطانية الأولى في فبراير (شباط) ١٩٢٨ حيث صدر قانون المجلس التشريعي وأجريت الانتخابات الأولى من أجل انتخاب أعضاء المجلس التشريعي في شهر ابريل (نيسان) ١٩٢٩، ضم ١٦ شخصية أردنية. وبعد عامين

أجريت الانتخابات التشريعية الثانية في شرق الأردن. وتكررت عملية انتخابات المجلس التشريعي خمس مرات حتى عام ١٩٤٦، حيث استقلت الأردن وأعلنت الملكيّة فيها. والجدير بالذكر أن الدوائر الانتخابية كانت في تلك الفترة أربعة هي البلقاء ولها ٦ أعضاء وعجلون أربعة والكرك ٤ ومعان عضو واحد، بالإضافة الى عضوين عن العشائر البدوية في البادية الأردنية، ويلاحظ أن المجالس التشريعية الخمسة كانت تمثل الزعامات السياسية التقليدية وزعماء العشائر حيث كان خمسون عضوا من مجموع أعضاء المجالس التشريعية الخمسة وعددهم ثمانون يمثلون خمس عشرة أسرة أو عشيرة.

وفي عام ١٩٤٧ تم وضع الدستور الجديد في البلاد الذي نص على أن السلطة التشريعية مناطة بالملك ومجلس الأمة الذي يتكون من (١) مجلس النواب المنتخب طبقا لقانون الانتخاب الذي روعي فيه التمثيل العادل للأقليات وحددت مدة الفصل التشريعي فيه بأربع سنوات، وعدد أعضائه عشرون عضوا. و(٢) مجلس أعيان يعين بإرادة ملكية من عشرة أعضاء.

وكانت أول انتخابات تشريعية تجرى في الأردن لانتخاب مجلس النواب بعد الاستقلال في ٢٠ اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٧، إلا أن هذا المجلس لم يكمل الفصل التشريعي، وحلّ في عام ١٩٥٠ بسبب الوحدة بين الضفة الغربية والضفة الشرقية. حيث أجريت انتخابات جديدة بعد تعديل قانون الانتخابات السابق في نفس العام وأصبح عدد أعضاء مجلس النواب الأردني ٤٠ عضوا مناصفة بين الضفتين. وكان عمر هذا المجلس قصيرا حيث صدر في ديسمبر (كانون أول) من عام ١٩٥٢ الدستور الأردني المعمول به حاليا والذي نص على أن «الأمة مصدر السلطات» وأن رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون أمام المجلس، وأجريت تعديلات على الدستور الأردني عام ١٩٥٤» أعطى بموجبها مجلس النواب صلاحيات جديدة فيما يتعلق بعلاقته مع مجلس الوزراء. وصدر في عام ١٩٦٠ قانون الانتخابات المعمول به حاليا والذي حدد عدد أعضاء مجلس النواب، بـ٦٠ عضوا موزعين مناصفة على الضفتين الشرقية والغربية. (٢).

وسارت الحياة النيابية في الأردن بشكل عادي حتى عام ١٩٦٧، حيث أجريت في شهر أبريل (نيسان) من نفس العام آخر انتخابات عامة في الضفتين، ولم تجر أي انتخابات نيابية بعد انتهاء ولاية المجلس النيابي الذي انتهت مدته في عام ١٩٧١.

وجددت عدة مرات. وبعد القرار الذي اتخذه مؤتمر القمة العربي السابع في ٢٩ اكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٤ والذي اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني وموافقته على قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد انتهاء الاحتلال الاسرائيلي عنهما، جمد الأردن الحياة النيابية وعدل من بعض المواد

الدستورية حيث أعطى للملك صلاحية تأجيل اجراء الانتخاب العام إذا كانت هناك ظروف قاهرة.

وبقيت الحياة النيابية مجمدة الى أن وَجه العاهل الأردني في عام ١٩٧٨ رسالة الى رئيس الوزراء دعاه فيها الى وضع قانون مؤقت يتم بموجبه إنشاء المجلس الوطني الاستشاري من أجل أن يحل بشكل مؤقت محل مجلس النواب. وأكد الملك حسين في رسالته على أن انشاء المجلس الوطني الاستشاري لا يعني أنه البديل عن المؤسسات الدستورية القائمة وأبرزت الرسالة أن مهمة المجلس الاستشاري هو تقديم المشورة للسلطة التنفيذية ومناقشة السياسة العامة للبلاد.

وشكل أول مجلس استشاري في نفس العام وعين أعضاؤه بإرادة ملكية بعد موافقة مجلس الوزراء، حيث ضم ٦٠ عضوا. وأما المجلس الاستشاري الذي تشكل عام ١٩٨٢ فقد ارتفع عدد أعضائه الى ٧٥ عضوا، واستمر هذا المجلس حتى عودة الحياة النيابية عام ١٩٨٤، حيث أعيد تنشيط المجلس النيابي السابق الذي انتخب عام ١٩٦٧ وجرت انتخابات تكميلية ـ وهي التي يدور حولها البحث ـ من أجل ملء المقاعد التي خلت بوفاة أعضائها. ووافق مجلس النواب الحالي في مطلع عام ١٩٨٦ على قانون جديد للانتخابات الأردنية ارتفع بموجبه عدد أعضاء المجلس الى ١٢٠ عضوا، ومن المقرر أن يبدأ في تطبيق القانون الجديد في الانتخابات النيابية القادمة.

## المرشحون والبرامج الانتخابية[٣]

تنافس في الانتخابات التكميلية ١٠٠ مرشح توزعوا على محافظة العاصمة (عمان) ولها مقعد شاغر واحد تنافس عليه ٣٦ مرشحا، وإربد ولها مقعد شاغر واحد تنافس عليه ١٩ مرشحا، والبلقاء ولها ثلاثة مقاعد تنافس عليها ٢٦ مرشحا، والكرك ولها مقعدان تنافس عليهما ١٦ مرشحا، والطفيلة ولها مقعد واحد تنافس عليه ثلاثة مرشحين. ولهذا فقد استند معظم المرشحين على البرامج الانتخابية من أجل الدعاية لانفسهم وتناولوا في برامجهم القضايا العامة التي تهم الناخبين واعدينهم بتحقيق ما يرضيهم على كافة المستويات وفي مختلف الميادين والمجالات.

وسنحاول في هذا الجزء من البحث دراسة أهم القضايا العامة التي كانت تهم المواطنين وركز عليها المرشحون في برامجهم الانتخابية، ومن ثم سنقارن بين نسبة هذه القضايا التي ركز عليها المرشحون في كل منطقة مع المناطق الأخرى.

## المشرحون والقضايا الاقتصادية

### جدول رقم (١)
### المرشحون والقضايا الاقتصادية المحلية

| المنطقة | الزراعة | الصناعة | الأسعار والتموين | تطوير الاقتصاد | السياحة |
|---|---|---|---|---|---|
| العاصمة (عمان) | ٪٣٩ | ٪٢٥ | ٪١٣,٨ | ٪٣٦,١ | - |
| إربد | ٪٦٨ | ٪٢٦,٣ | - | ١٥,٧ | - |
| البلقاء | ٪٦٥ | ٪٢٣ | ٪١١,٥ | ٪٣٨,٤ | ٪٢ |
| الكرك | ٪١٩ | ٪٦ | - | ٪١٨ | - |
| الطفيلة | - | - | - | - | - |

نالت القضايا الاقتصادية اهتماما لا بأس به في برامج المرشحين، وعلى الرغم من التفاوت في معالجة المشاكل الاقتصادية عند المرشحين، إلا أن معظم المرشحين الذين تحدثوا عن هذه القضايا ركزوا على قضايا تطوير الزراعة والصناعة والاقتصاد والأسعار والتموين. وبالنسبة للزراعة فقد تحدث ٤٧ مرشحا عنها من المائة مرشح الذين رشحوا أنفسهم في الانتخابات وطالبوا بضرورة تطويرها. ويعود سبب اهتمام المرشحين ـ تقريبا النصف ـ بالزراعة إلى أن الأردن يعتمد اعتمادا كبيرا على الزراعة في اقتصاده أكثر من اعتماده على الصناعة. ولهذا فإن من مصلحة المرشحين إثارة القضايا التي تهم الناخبين، وموضوع الزراعة من المواضيع المفضلة لدى المواطن الأردني خاصة أن نسبة عالية من الناخبين في المدن الرئيسية التي جرت فيها الانتخابات لهم جذور قروية واهتمامات زراعية لأنهم قدموا من الريف وما زالت تربطهم به علاقات قوية. وهناك عائلات كثيرة ما زال نصف أعضائها يعتمد على الزراعة في دخله. والاهتمام بتحسين أوضاع المزارعين الذين تربطهم علاقة القرابة مع الناخبين في المدن الرئيسية يخدم في النهاية المواطنين في جميع أنحاء المملكة.

وعلى الرغم من الاهتمام بتحسين أوضاع الزراعة في برامج المرشحين إلا أن طريقة تطبيق ذلك كان متفاوتا بين مرشح وآخر حسب مبادئه السياسية، وكذلك بين منطقة وأخرى فنجد أن أحد المرشحين في عمان دعا الى «دعم وحماية المزارعين وإنتاجهم بشكل عام» بينما طالب مرشح آخر في نفس المحافظة بوضع سياسة زراعية سليمة تعتمد على

«تجميع الملكيات الصغيرة على شكل مزارع تعاونية وإقامة مزارع تعاونية حكومية في أراضي الدولة الواسعة، واتباع سياسة تسويقية سليمة لدعم المنتجات المحلية والحد من منافسة مثيلاتها المستوردة، ووضع الحوافز لتشجيع المواطن على تطوير زراعته. . . الخ» وربط مرشح فائز من التيار الإسلامي بين تحسين الزراعة والأمن الغذائي في البلاد وكذلك بين ضرورة الاهتمام بالزراعة وآرائه السياسية حيث دعا الى تطبيق التشريع الزراعي على نحو منهج النبي ﷺ الذي قال «من أحيا أرضا مواتا فهي له» ودعا مرشح آخر، وهو الذي تلا الفائز في الأصوات الى تطوير الزراعة على أسس علمية، واستصلاح المزيد من الأراضي الزراعية، واعتماد التخطيط في انتاجها وتسويقها. بما يكفل الأمن الغذائي.

بينما طالب مرشح ثالث في منطقة إربد الزراعية الى الاهتمام بتحسين وضع المزارع نفسه، وتقديم التسهيلات اللازمة له. وعلى اعتبار أن محافظتي إربد والبلقاء تعتبران من أهم المناطق الزراعية في الأردن، فقد ارتفعت نسبة من تحدثوا عن الزراعة في هاتين المحافظتين ما بين ٦٨ و ٦٥٪ من مجموع القضايا العامة في البرامج الانتخابية، وهبطت هذه النسبة لتصل في محافظة العاصمة الى ٣٩٪ ومحافظة الكرك في جنوب الأردن الى ١٨٪ وأما منطقة الطفيلة فلم يتحدث أحد من المرشحين الثلاثة فيها عن الزراعة (انظر جدول رقم ١)[٤]. أو أي قضية اقتصادية أخرى، والجدير بالذكر أن منطقتي الكرك والطفيلة تقعان في منطقة جنوب الأردن الأكثر تخلفا من الوسط والشمال.

والموضوع الثاني الذي تناوله المرشحون في برامجهم بالنسبة للقضايا الاقتصادية هو الصناعة حيث تحدث عنه ٢١ مرشحا من المائة مرشح. وطالب بعض المرشحين بالغاء قانون ضريبة الدخل تشجيعا لرأس المال الأردني والعرب في الاستثمار في بناء مصانع في الأردن. كما طالب أحد المرشحين الفائزين في الانتخاب بقيام نهضة صناعية شاملة توفر «اللقمة التي نأكل، والثوب الذي نلبس، والسلاح الذي به نصون كرامتنا ونحمي امتنا» وعلى الرغم من أهمية قطاع الصناعة في اقتصاد الدول إلا أن المرشحين لم يطالبوا بأن يعتمد الأردن على الصناعة في اقتصاده، كما أن معظم من تحدث عن الصناعة ربطه بقطاع التجارة. وهذا يظهر لنا أن مقدرة المرشحين في طرح القضايا التي تهمهم في برامجهم مرتبط بمدى أهمية مثل هذه القضايا عند الناخبين وليس العكس.

فعلى سبيل المثال فإن عدد من تحدثوا عن ضرورة السياحة لأهمية هذا القطاع في اقتصاد الدولة بلغ مرشحاً واحدا فقط من أصل المائة، وهذا المرشح الذي لم يحالفه الحظ في الانتخابات كان في منطقة جرش الغنية بالآثار، والتابعة لمحافظة البلقاء. وتوزعت نسبة من تحدث عن الصناعة في المحافظات التي شملتها الانتخابات كالتالي إربد ٣, ٢٦٪ وعمان ٢٥٪ والبلقاء ٢٣٪ والكرك ٦٪ ولم يتحدث أحد من المرشحين في الطفيلة عن هذا الموضوع.

ومن جهة أخرى فقد طالب ٩ مرشحين بتدخل الدولة لحماية أسعار السلع الاستهلاكية والتموين الغذائي. ولم يتحدث عن هذا الموضوع سوى ٨,١٣٪ من المرشحين في العاصمة و١١,٥٪ في محافظة البلقاء، وبقية المناطق لم يثر المرشحون هذه القضية في برامجهم الانتخابية. وطالب ٢٦ مرشحا بتطوير اقتصاد الأردن ودعمه بشكل عام دون الخوض في تفاصيل ذلك، وتوزعت النسب على المحافظات كالتالي:- البلقاء ٣٨,٤٪ وعمان ٣٦,١٪ والكرك ١٨٪ وإربد ١٥,٧ والطفيلة لا أحد. (انظر جدول رقم ١).

## جدول رقم (٢)
## المرشحون وقضايا الخدمات العامة

| المنطقة | التعلم | الاهتمام بتطوير الريف | الخدمات الصحية | المحافظة على البيئة | دعم الرياضة والشباب | دعم الكتاب ودور النشر | الاهتمام بمصالح الموظفين والعمال | تطوير الخدمات في المخيمات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العاصمة (عمان) | ٣٨,٨٪ | ١٩,٤٪ | ٥,٥٪ | ٢,٧٪ | ١٦,٦٪ | ٥,٥٪ | ٤١,٦٪ | ١٦,٦ |
| إربد | ٢٦,٣٪ | ١٥,٧٪ | - | - | ٥,٢٪ | - | ٣١,٥٪ | - |
| البلقاء | ٤٢,٣٪ | ١٩,٢٪ | ١٩,٢٪ | ٧,٦٪ | ٣,٨٪ | ٣,٨٪ | ٣٤,٦٪ | ١٥,٣٪ |
| الكرك | ١٢٪ | ٦٪ | - | - | ١٢٪ | - | ٢٥٪ | |
| الطفيلة | ٣٣٪ | - | - | - | - | - | - | - |

### المرشحون وقضايا الخدمات العامة

تعتبر خدمات الدولة من أهم القضايا التي تهم المواطن بشكل مباشر ولهذا فإن معظم المرشحين أثاروا قضايا الخدمات في برامجهم الانتخابية وطالبوا بضرورة الاهتمام بها وتطويرها.

وتناولنا في هذا المجال ثمان قضايا رئيسية تحدث عنها المرشحون في برامجهم وهي التعليم والاهتمام بتطوير الريف والخدمات الصحية والمحافظة على البيئة ودعم الرياضة والشباب ودعم الكتاب ودور النشر والاهتمام بمصالح الموظفين والعمال وتطوير الخدمات في المخيمات.

وتفاوت اهتمامات المرشحين في موضوع الخدمات من محافظة الى أخرى، ففي الوقت الذي بلغ فيه عدد من تحدث عن قضايا التعليم بشكل عام ٣٣ مرشحا من المائة، لم يتحدث عنها في الكرك سوى ١٢٪ من المرشحين. وتوزعت النسب الأخرى الى ٣٨,٨٪ في محافظة العاصمة و ٢٦,٣٪ في اربد ٤٢٪ في محافظة البلقاء و٣٣٪ في الطفيلة.

وتنوعت برامج المرشحين بالنسبة للتعليم، ففي منطقة عمان طالب أحد المرشحين

بضرورة تطبيق مبدأ التعليم الإلزامي على المواطن بينما طالب آخر بضرورة رفع مستوى المعلم المعيشيّ، إلا أن مرشحا آخر ملتزم سياسيا طالب بربط التعليم العام الثانوي والجامعي والمهني بحاجة الاقتصاد الوطني وحاجات المجتمع كما طالب بتوفير فرص التعليم العالي مجانا لجميع المواطنين. وركز مرشح آخر من التيار الديني على طلب تغيير البرامج التربوية تغييرا جذريا بشكل يتلائم مع العقيدة الإسلامية كما طالب بعض المرشحين في المناطق الأخرى على ضرورة قيام جامعة في كل مدينة أردنية فيها كثافة سكانية عالية، ووجه أحد المرشحين نداء خاصا الى المعلمين لتأييده، تحت شعار الآية الكريمة التي تقول: «قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون».

أما قضية الاهتمام بتطوير الريف الأردني فلم تحظ سوى باهتمام ١٦ مرشحا من المائة، وفي الوقت الذي تساوت فيه النسب تقريبا في منطقة عمان ومنطقة البلقاء ٤ , ١٩٪ - ٢ , ١٩٪ فإنها انخفضت في منطقة الكرك لتصل الى ٦٪، وأما مرشحو منطقة الطفيلة فلم يثيروا من قضايا الخدمات سوى قضية التعليم فقط، ولم يذكروا في برامجهم أية إشارة الى الخدمات العامة الأخرى، ونالت إربد ٧ , ١٥٪.

وبالنسبة للخدمات الصحية والمطالبة بتحسينها لم يتحدث عنها سوى ٧ مرشحين فقط من المائة مرشح، توزعوا على منطقتي البلقاء، حيث نالت ٢ , ١٩٪ وعمان ٥٪. وكذلك الأمر بالنسبة لدعم الرياضة والشباب حيث أثار ١٠ مرشحين من المائة مرشح هذا الموضوع، وتوزعت النسب على المحافظات كالتالي عمان ٦ , ١٦٪ والكرك ١٢٪ وإربد ٢ , ٥٪ والبلقاء ٨ , ٣٪. ولم يتجاوز عدد من تحدث عن المحافظة على البيئة، ومن طالب بدعم الكتاب ودور النشر من المرشحين سوى ثلاثة فقط، توزعوا على منطقتي عمان والبلقاء (انظر الجدول رقم ٢). وكانت قضية الاهتمام بالموظفين والعمال هي أهم قضية من القضايا التي أثارها المرشحون بالنسبة لقضايا الخدمات العامة، حيث تحدث عنها ٣٤ مرشحا من أصل المائة مرشح. ويعود ارتفاع هذه النسبة الى أن معظم الناخبين هم من الموظفين والعمال ويعتبرون أكثر الفئات حرمانا في طبقات المجتمع ولهذا نجد أن المرشحين ركزوا عليهم وعلى احتياجاتهم وكان توزيع النسب على المناطق الخمس التي شملتها الانتخابات متقاربة تقريبا[٥].

حيث توزعت على العاصمة ٦ , ٤١٪ والبلقاء ٦ , ٣٤٪ وإربد ٥ , ٣١٪ والكرك ٢٥٪. وأما قضية تطوير الخدمات في المخيمات الفلسطينية فقد تركزت فقط على المناطق التي يوجد فيها مخيمات عديدة مثل العاصمة والبلقاء ومع ذلك فإن عدد المرشحين الذين تحدثوا عنها قليل نسبيا، حيث بلغ ١٠ مرشحين فقط توزعوا على منطقة العاصمة ٦ , ١٦٪ ومنطقة البلقاء ٣ , ١٥٪ (انظر جدول رقم ٢).

## المرشحون والقضايا الاجتماعية

### جدول رقم (٣)
### المرشحون والقضايا الاجتماعية

| المنطقة | دعم حقوق المرأة | محاربة الفساد |
|---|---|---|
| العاصمة (عمان) | ٪٣٣/٣ | ٪٢٥ |
| إربد | ٪٣٦,٨ | ٪٢٦,٣ |
| البلقاء | ٪٥٣,٨ | ٪١٩,٢ |
| الكرك | ٪٦ | ٪١٢,٥ |
| الطفيلة | - | ٪٢٣ |

على الرغم من صعوبة التفريق بين القضايا الاجتماعية وغيرها من القضايا العامة التي عولجت في برامج المرشحين، إلا أننا ركزنا في البحث على قضيتين أساسيتين من القضايا الاجتماعية وهما قضية دعم حقوق المرأة ومحاربة الفساد.

وبالنسبة للقضية الأولى فنجد أن ٣٤ مرشحا من المائة مرشح أثاروا هذه القضية في برامجهم لأهميتها وارتباطها بالوضع الاجتماعي العام في الأردن، خاصة إذا علمنا أنه من حق المرأة المشاركة في التصويت. إلا أنه لوحظ أن المرشحين انقسموا على أنفسهم في معالجة هذه القضية حسب اختلافاتهم السياسية، فمثلا ركز مرشحو التيار الاسلامي على ضرورة إعطاء حقوق للمرأة الأردنية حسب ما جاء في الشريعة الإسلامية، من دون تقديم تفاصيل واضحة حول طبيعة هذه الحقوق، بل إن بعض مرشحي هذا التيار وضع حكم النبي ﷺ عن المرأة «النساء شقائق الرجال» كأساس عند الحديث عن حقوق المرأة، كما طالبوا بإعطاء المرأة الاعتبار الإسلامي ليمكنها من القيام بواجبها الحقيقي. أما التيار العلماني فقد طالب بإعطاء المرأة حقوقها كاملة مثلها مثل الرجل كحقها السياسي والاجتماعي وطالب آخرون ببلورة دور المرأة الأساسي في «مسيرة النهضة والتقدم وترسيخ دعائم الوحدة الوطنية على سائر المستويات».

وبالنسبة الى اهتمامات المناطق الانتخابية حول هذه القضية فقد تساوت تقريبا في منطقتي عمان وإربد ٣٣,٣٪ و٣٦,٨٪، إلا أنها ارتفعت في منطقة البلقاء ذات الكثافة السكانية العالية لتصل الى ٥٣,٨٪. وأما منطقة الكرك في الجنوب التي تعتبر من أكثر المناطق محافظة في الأردن فقد انخفضت النسبة لتصل الى ٦٪ فقط.

وكذلك الأمر في منطقة الطفيلة المحافظة أيضا فلم يهتم أحد من المرشحين بإثارة

مثل هذه القضية. وهذا يدل على أن المناطق المحافظة جدا لم يهتم المرشحون فيها بإثارة مثل هذه القضايا في برامجهم الانتخابية لاعتقادهم أنها لا تهم الناخبين.

والقضية الثانية من القضايا الاجتماعية هي محاربة الفساد، فقد لوحظ أن بعض المرشحين ركزوا في برامجهم على هذه القضية دون تحديد لنوعية الفساد المراد محاربته. إلا أن البعض الآخر اهتم بالتركيز على محاربة الفساد الوظيفي في مؤسسات الدولة ومحاربة الرشوة. ومع ذلك فإن عدد من تحدث من المرشحين عن هذه القضية لم يتجاوز ٢٣ مرشحا. وكانت أعلى نسبة موجودة في منطقة الطفيلة حيث بلغت النسبة ٣٣٪[٦] تليها منطقة العاصمة ٢٥٪ والنسب الأخرى وزعت على البلقاء ١٩,٢٪ وإربد ١٨٪ والكرك ١٢٪ (انظر جدول رقم ٣).

## المرشحون والقضايا السياسية الداخلية

من خلال تحليل برامج المرشحين في الانتخابات الأردنية، لوحظ الاهتمام الكبير الذي أعطاه المرشحون للقضايا السياسية، ونظرا لتعدد تلك القضايا فقد وجدنا أنه من الأفضل تقسيمها الى قسمين، قضايا سياسية داخلية وقضايا سياسية خارجية.

### جدول رقم (٤)
### المرشحون والقضايا السياسية الداخلية

| المنطقة | المواطنون واحترام الحريات العامة | حرية الصحافة | تشكيل الأحزاب السياسية | الديمقراطية | العدالة الاجتماعية | الوحدة الوطنية | دعم القوات المسلحة | تطبيق الشريعة الإسلامية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العاصمة (عمان) | ٤٧,٢٪ | ٣٦,٦٪ | ٢٥,٥٪ | ٣٠,٧٪ | ٣٣,٣٪ | ٢٢,٢٪ | ١٩,٤٪ | ١٩,٤٪ |
| إربد | ٣١,٦٪ | ٢١٪ | ١٠,٥٪ | ١٠,٥٪ | ٢١٪ | ٢٦,٣٪ | ٢٦,٣ | ١٥,٧٪ |
| البلقاء | ٣٨,٤٪ | ٢٦,٩٪ | ٢٣٪ | ٣٠,٦٪ | ١٩,٢٪ | ٤٢,٣٪ | ١٥,٣٪ | ٧,٦٪ |
| الكرك | ٣٧٪ | ٦٪ | ٦٪ | ١٢٪ | ١٨٪ | ١٨٪ | ١٢٪ | ٦٪ |
| الطفيلة | ٣٣٪ | - | - | - | - | - | ٢٣٪ | ٣٣٪ |

وبالنسبة للقضايا السياسية الداخلية فقد أخذنا أهم ثمان قضايا ركز عليها المرشحون في برامجهم، وهي احترام المواطنين والحريات العامة، وحرية الصحافة، والعدالة الاجتماعية، ودعم القوات المسلحة، وتشكيل أحزاب سياسية، وتحقيق الوحدة الوطنية، وتحقيق المزيد من الديمقراطية، وتطبيق الشريعة الاسلامية.

وفيما يتعلق باحترام المواطنين والحريات العامة، فقد طالب بتحقيقها ٤٠ مرشحا من المائة مرشح في برامجهم الانتخابية، ولم يحددوا نوعية الحريات التي طالبوا بها، إلا أن المرشحين على مختلف فئاتهم السياسية اتفقوا على ضرورة احترام المواطنين وإعطائهم المزيد

من الحريات. وتحدث أحد المرشحين عن ضرورة إطلاق الحريات العامة بما فيها حرية الانتماء الفكري والسياسي والغاء تحصين القوانين الاستثنائية ضد محكمة العدل العليا. وطالب مرشح ثان بصيانة حقوق المواطنين في حرية الرأي والتعبير. وتطبيق نصوص الدستور المتعلقة بالحريات العامة وحقوق الانسان.

ونالت محافظة العاصمة ومنطقة البلقاء أعلى نسبة ممن تحدثوا عن قضية الحريات بين المرشحين، فقد حصلت عمان على ٢ر٤٧٪ والبلقاء على ٤ر٣٨٪، وتقاربت النسب الباقية في سائر المناطق الأخرى الكرك ٣٧٪ والطفيلة ٣٣٪ وإربد ٦ر٣١٪. وربط بعض المرشحين في برامجهم بين الحريات العامة وحرية الصحافة، إلا أن نسبة من ذكر حرية الصحافة في برنامجه الانتخابي قد انخفضت الى ١٩ مرشح فقط من المائة، وتوزعت هذه النسب على عمان ٦ر٣٦٪ والبلقاء ٩ر٢٦٪ وإربد ٢١٪ والكرك ٦٪ وتجاهل مرشحو الطفيلة هذه القضية ولم يتحدث عنها أحد من المرشحين.

وبالنسبة لمطالبة المرشحين بتشكيل الأحزاب السياسية فقد ربطها البعض مع الحريات العامة، ولم يثر هذه القضية سوى ١٠ مرشحين فقط من المائة مرشح، وكانت أعلى نسبة في محافظة عمان حيث بلغت ٥ر٢٥٪، تليها البلقاء ٢٣٪ ومن ثم إربد ٥ر١٠٪ والكرك ٦٪ ولم يهتم أحد من المرشحين في الطفيلة بهذه القضية.

وكذلك الأمر بالنسبة للمطالبة بتحقيق المزيد من الديمقراطية فقد طالب ١٨ مرشحا بتحقيق ذلك، وركز مرشحو التيار الديني على ضرورة أن تكون الديمقراطية «تتناسب مع منهاجنا الاسلامي» وطالب فريق آخر بضمان «الحريات العامة والممارسة الديمقراطية السليمة» وتعميق الديمقراطية الحقيقية. وتساوت النسب في محافظتي العاصمة والبلقاء حيث بلغت على التوالي ٧ر٣٠٪ و٦ر٣٠٪. وتقاربت في منطقتي الكرك وإربد حيث بلغت ١٢٪ و٥ر١٠٪ وأما منطقة الطفيلة فلم يتحدث أحد من المرشحين الثلاثة عن قضية الديمقراطية.

والقضية الخامسة التي تحدث عنها المرشحون من القضايا السياسية المحلية هي قضية العدالة الاجتماعية، وبلغ مجموع من أثارها في برنامجه الانتخابي ٢٣ مرشحا من بين المائة مرشح. وأبرزت هذه القضية مواقف معظم المرشحين الذين تحدثوا عنها في برامجهم الانتخابية. ففي الوقت الذي تحدث فيه البعض عن العدالة الاجتماعية بين المواطنين بشكل عابر كتحسين «الأوضاع المعيشية والحياتية وتوفير فرص العمل لجميع فئات الشعب» فان المرشحين الملتزمين بالأحزاب اليسارية طرحوا أنفسهم كمدافعين عن الفقراء باعتبارهم مرشحين عن «الطبقات الكادحة» ووجهوا برامجهم الى «كافة القطاعات الشعبية والفقيرة والكادحة والقوى الوطنية والمناضلة» كما طالب البعض منهم بدعم «الطبقة العاملة من أجل تحقيق مطالبها في تحسين دخل العامل». وطالب مرشحو التيار الديني بتحقيق

العدالة الاجتماعية عن طريق تطبيق الشريعة الإسلامية. وأما المرشحون المستقلون فقد طالبوا بتخفيف «الأعباء المعيشية عن كاهل الفئات الشعبية من ذوي الدخل المحدود وزيادة دخولهم» وقال مرشح آخر «لنصرخ معا مطالبين بتحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد والإثراء الغير مشروع» وتوزعت نسب المرشحين الذين تحدثوا عن تحقيق العدالة الاجتماعية على المحافظات التي شملتها الانتخابات كالتالي: العاصمة ٣ر٣٣٪، اربد ٢١٪ البلقاء ٢ر١٩٪ والكرك ١٨٪ والطفيلة لاشيء.

وأما قضية الوحدة الوطنية فيلاحظ أن معظم من أثاروها هم من المرشحين المسيحيين الذين تحدثوا عنها من مفهوم الوحدة بين المسلمين والمسيحيين، دون تحديد ذلك في برامجهم. كما أن مرشحين آخرين اثاروا قضية الوحدة الوطنية من خلال الوحدة بين الشعبين الفلسطيني والأردني كمطالبة أحدهم بتعزيز «الوحدة الوطنية والعمل على تحقيق الوفاق العربي» وطالب مرشح أخر بالحرص على ترسيخ دعائم الوحدة الوطنية دون تحديد. وبلغ عدد المرشحين الذين تحدثوا عن الوحدة الوطنية في برامجهم الانتخابية ٢٧ مرشحا. وكانت أعلى نسبة في المحافظات التي تحدث المرشحون فيها عن الوحدة الوطنية هي محافظة البلقاء حيث بلغت ٣ر٤٢٪ وتليها إربد ٣ر٢٦٪ ومن ثم العاصمة ٢ر٢٢٪، ونالت الكرك ١٨٪ فقط واما الطفيلة فلاشيء.

كما أثار بعض المرشحين في برامجهم قضية دعم القوات المسلحة الأردنية وبلغ عددهم ١٩ مرشحا من أصل المائة مرشح. وربط معظمهم بين دعم القوات المسلحة والقضية الفلسطينية، ودعا أحد المرشحين في منطقة إربد الى «دعم قواتنا المسلحة وبذل الغالي والنفيس في تزويدها بأحدث الأسلحة وفي توفير حياة كريمة لكل منتسبي القوات المسلحة لتكون درع الوطن وعدة التحرير» كما طالب مرشح آخر في منطقة العاصمة بدعم القوات المسلحة وتوفير الأسلحة الحديثة لها لتتمكن من أداء مهمتها، والمساهمة في التصدي للخطر الصهيوني على الأردن، وطالب مرشح ثالث، بناء القدرة العسكرية الذاتية لمواجهة الخطر الصهيوني، أي أن المرشحين ربطوا بين دعم القوات المسلحة والخطر الصهيوني على الأردن وقضية تحرير الأراضي المحتلة.

ومن جهة ثانية فقد طالب مرشحو التيار الديني أيضا بدعم القوات المسلحة استنادا إلى الآية الكريمة التي تقول «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم»، وكانت أعلى نسبة للمحافظات في دعم المرشحين للقوات المسلحة في منطقة الطفيلة حيث بلغت ٣٣٪ تليها على التوالي إربد ٣ر٢٦٪ عمان ٤ر١٩٪ البلقاء ٣ر١٥٪ والكرك ١٢٪.

والقضية الأخيرة من القضايا السياسية المحلية التي أثارها المرشحون في برامجهم الانتخابية هي قضية تطبيق الشريعة الإسلامية، ومع أننا سنعود الى هذا الموضوع مرة ثانية

في نهاية البحث عندما سنتحدث عن تأثيرات البرامج على نجاح المرشحين، الا أنه يلاحظ بشكل عام أن مثل هذه القضية لم يتحدث عنها سوى ١١ مرشحا فقط من المائة، ومع ذلك نجد أن معظم الفائزين في الانتخابات كانوا من التيار الديني الذي طالب بتطبيق الشريعة الاسلامية. وربط مرشح نجح في الانتخابات بين انتخابه وتطبيق الشريعة «من أجل السعي لتطبيق الشريعة الإسلامية في شتى مجالات الحياة... انتخبوا..» كما قال مرشح أخر. «بالاسلام وحده كنا خير أمة أخرجت للناس وحين ابتعدنا عن الإسلام أصبحنا أضحوكة لحثالات الأمم»، ودعا ثالث الى رفض القرارات التي تتعارض مع مبادئنا ومعتقداتنا لقوله عليه السلام «ألا إن رحى الاسلام دائرة فدوروا مع الاسلام حيث دار»، وطالب مرشح رابع بالعودة الى «كتاب الله فكرا وعقيدة ومنهجا وسلوكا ونظام حياة، ومن أجل أن ترتفع راية الإسلام فوق كل الرايات».

وفي المقابل فان بقية المرشحين لم يتحدثوا في برامجهم عن ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية ولم يثيروا القضايا الدينية لا من قريب ولا من بعيد في برامجهم. وكانت أعلى نسبة أثيرت هذه القضية فيها، في الطفيلة حيث نالت ٣٣٪ ، وتليها على التوالي منطقة العاصمة ١٩ر٤٪ واربد٨٧ر١٥٪ والبلقاء ٦ر٧٪ والكرك ٦٪. وتعود النسبة المتدنية في البلقاء والكرك الى أن بعض المرشحين قد نزل في الانتخابات لملء المقعد الشاغر عن المسيحيين في تلك المناطق (انظر الجدول رقم (٤).

**المرشحون والقضايا السياسية الخارجية**

**(جدول رقم ٥)**
**المشرحون والقضايا السياسية الخارجية**

| المنطقة | دعم منظمة التحرير الفلسطينية | دعم الصمود في فلسطين | رفض اتفاقيات كامب ديفيد | تحقيق الوحدة العربية | دعم القضايا |
|---|---|---|---|---|---|
| عمان | ٥٥,٥٪ | ٥٢,٧٪ | ٣٠,٥٪ | ٤١,٦٪ | ٣٨,٨٪ |
| إربد | ٦٣,١٪ | ٦٣,١٪ | ٣٦,٨٪ | ٤٢,١٪ | ٤٢,١٪ |
| البلقاء | ٦٩,٢٪ | ٦١,٥٪ | ٣٨,٥٪ | ٣٨,٥٪ | ٣٨,٥٪ |
| الكرك | ٣١,٣٪ | ٣١,٣٪ | ١٢,٥٪ | ١٢,٥٪ | - |
| الطفيلة | - | - | - | - | - |

نالت القضايا السياسية الخارجية أكثر الاهتمامات عند المرشحين في برامجهم الانتخابية بالمقارنة مع القضايا الأخرى التي تحدثنا عنها من قبل. وأخذنا خمس قضايا

أساسية أثارها المرشحون، وهي دعم منظمة التحرير الفلسطينية ودعم الصمود في فلسطين ورفض كامب ديفيد والمشاريع الاستسلامية والمطالبة بتحقيق الوحدة العربية ودعم القضايا العربية.

وبالنسبة لدعم منظمة التحرير الفلسطينة فقد بلغ عدد المرشحين الذين أثاروا قضية دعم منظمة التحرير ٥٥ مرشحا من المائة مرشح. وهي أعلى نسبة من المرشحين الذين يتفقون على قضية مشتركة واحدة في برامجهم الانتخابية من مختلف التيارات السياسية. وارتفعت هذه النسبة في محافظة البلقاء لتصل الى ٢ر٦٩٪ بالنسبة للمرشحين في المنطقة وعددهم ٢٦ مرشح، تليها محافظة إربد حيث بلغت النسبة ١ر٦٢٪ من المرشحين في المنطقة وعددهم ١٩ مرشحا، ومن ثم محافظة العاصمة ٥ر٥٥٪ من المرشحين وعددهم ٣٦ مرشحا، ومحافظة الكرك ٣ر٣١٪ من المرشحين في المحافظة وعددهم ١٦ مرشحا، وأما منطقة الطفيلة فلم يثر قضية دعم منظمة التحرير أي مرشح من المرشحين الثلاثة.

وتشابهت تقريبا برامج المرشحين حول هذه القضية فطالب أحدهم بالدعم الكامل واللامحدود لمنظمة التحرير الفلسطينية والمحافظة على وحدتها ومقاومة التدخل في شئونها الداخلية. ودعا آخر الى «دعم منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني والتأكيد على استقلالية القرار الفلسطيني». ولوحظ أن معظم المرشحين الذين دعوا الى دعم منظمة التحرير شددوا على أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وتحدث أحد المرشحين عن دعم المنظمة من خلال حديثه عن العلاقة ما بين الشعبين الفلسطيني والأردني وقال إن هذه العلاقة الخاصة والمتميزة تملي علينا أن نقدم كل أشكال الدعم الى منظمة التحرير الفلسطينية ودعم كفاحها في قيادة شعب فلسطين».

ومن جهة أخرى فقد ربط بعض المرشحين بين قضية دعم منظمة التحرير الفلسطينية وقضية دعم صمود الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة.

وبلغ مجموع من تحدث عن قضية دعم الصمود في الأراضي المحتلة ٥٢ مرشحا من أصل المائة مرشح، ولهذا فقد جاءت هذه القضية في المرتبة الثانية من القضايا التي اثيرت في برامج المرشحين وتوزعت النسب على المناطق الخمس التي شملتها الانتخابات حسب عدد المرشحين في كل منطقة، إربد ١ر٦٣٪ والبلقاء ٥ر٦١٪ والعاصمة ٧ر٥٢٪ والكرك ٣ر٣١٪ واما منطقة الطفيلة فلم يتحدث أحد من المرشحين عن هذه القضية. وكان بعض المرشحين يربط بين هذه القضية وقضية دعم منظمة التحرير الفلسطينية، الا أنه كان من النادر أن يتحدث المرشح في برنامجه عن نوعية الدعم الذي يريده للصمود في فلسطين ولهذا فقد كان معظم المرشحين الذين أثاروا هذه القضية يتحدثون عن ضرورة دعم الصمود دون الخوض في التفاصيل.

وأما قضية رفض كامب ديفيد والمشاريع الاستسلامية، فقد لوحظ أن ٣٣ مرشحا من المائة مرشح تحدثوا عن رفضهم لاتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل وربطوا بين ذلك الرفض وبين رفضهم للمشاريع الاستسلامية لحل القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، والسياسة الأمريكية في المنطقة العربية. ونجد أن احد المرشحين الذين فشلوا في الانتخابات قد ركز في برنامجه الانتخابي على القضية الفلسطينية، ومما جاء في برنامجه « لا لمشروع ريغان وألف لا لأمريكا، لا لكامب ديفيد. . ولا مهادنة مع الرجعية والاستعمار، نعم للتحرير، فما أخذ بالقوة لايسترد بغير القوة، ونعم لحرب التحرير الشعبية ونعم للدولة الفلسطينية المستقلة الحرة على كامل تراب فلسطين» ورفض مرشح آخر «كافة المشاريع التي تطرحها الولايات المتحدة في المنطقة لعدم مصداقيتها وأية مشاريع أخرى تنتقص من كرامة الأمة العربية وحقوق شعب فلسطين الكاملة» ومرشح ثالث في منطقة الكرك دعا الى «الوقوف بحزم ضد المخططات الإمبريالية والمشاريع الاستسلامية».

وسنلاحظ عند حديثنا عن العلاقة بين برنامج المرشح وفوزه أن الفائزين الثمانية لم يتحدثوا عن مثل هذه القضايا في برامجهم، كما أن التيار الديني لم يتحدث عنها الا بشكل عام، وكانت أعلى نسبة من بين الذين تحدثوا عنها من المرشحين في منطقة البلقاء ٥ر٣٨٪ تليها أربد ٨ر٣٦٪ ومن ثم عمان ٥ر٣٠٪ والكرك ٥ر١٢٪ وأما الطفيلة فلم يثير هذه القضية أي من المرشحين الثلاثة الذين رشحوا أنفسهم في الانتخابات. ولقد اعترف رئيس الوزراء الأردني احمد عبيدات في مقابلة تلفزيونية بعد الانتخابات ان إجماع المرشحين انصب على القضية الفلسطينية «وهي القضية المركزية وهذا شأن جوهري من شؤوننا في هذا البلد ونتيجة طبيعية نفهمها ونتفاعل معها[٧].

القضية الأخرى التي تحدث عنها المرشحون هي قضية الوحدة العربية، هذه القضية لم يذكرها سوى ٣٥ مرشحا من المرشحين المائة، مع العلم بأن الشعبين الفلسطيني والأردني يعتبران من أكثر الشعوب العربية إيمانا بالوحدة العربية وضرورة تحقيقها (ابراهيم، ١٩٨٠: ١٣٢). واتفق معظم المرشحين الذين تحدثوا عن قضية الوحدة العربية على ضرورة مشاركة الشعوب العربية في هذه الوحدة. وكانت منطقة إربد هي أعلى المحافظات التي تحدث المرشحون فيها عن ضرورة قيام الوحدة العربية حيث بلغت ١ر٤٢٪ بالنسبة للمرشحين فيها، وتليها العاصمة ٦ر٤١٪ والبلقاء ٥ر٣٨٪ والكرك ٥ر١٢٪ والطفيلة لا أحد. وربط معظم المرشحين هذه القضية مع قضية دعم القضايا العربية في برامجهم، وتحدث عن القضية الأخيرة ٣٢ مرشح من المائة، توزعوا على إربد حيث بلغت النسبة ١ر٤٢٪ وهي نفس نسبة من تحدث عن الوحدة العربية. وتقاربت النسب بين محافظتي العاصمة والبلقاء حيث بلغت على التوالي ٨ر٣٨٪ و٥ر٣٨٪ ولم يتحدث عنها أحد من المرشحين في منطقتي الكرك والطفيلة.

## مقارنة بين برامج الفائزين وبقية المرشحين

بعد أن استعرضنا في الصفحات السابقة أهم القضايا التي أثارها المرشحون في برامجهم الانتخابية، وقارنا بين كل منطقة وأخرى من المناطق الخمس التي تمت فيها الانتخابات حسب نسبة توزيع القضايا على كل محافظة. كان لابد من البحث في تأثير برامج المرشحين على نتائج الانتخابات التكميلية لنعرف ان كانت لهذه البرامج والقضايا العامة التي أثيرت، فيها أية علاقة بفوز المرشحين. أي بعبارة أخرى لنتوصل الى نتيجة ما إذا كانت هناك صلة بين برامج المرشحين وبين فوزهم في الانتخابات النيابية، أم أن هناك عوامل أخرى تتحكم في فوز المرشحين.

من خلال دراسة برامج المرشحين الثمانية الذين حالفهم الحظ وفازوا في الانتخابات التكميلية، نلاحظ أن هؤلاء لم يتعرضوا في برامجهم الانتخابية لمعظم القضايا العامة التي تحدث عنها المرشحون الآخرون وعددها ٢٨ قضية ومع ذلك فقد فازوا وكان فوزهم بنسب عالية جدا من الأصوات بالمقارنة مع المرشحين الآخرين. وقد فاز أحد المرشحين الذي لم يعالج سوى ١٣ قضية فقط من أصل ٢٨ قضية عولجت في برامج المرشحين (انظر جدول رقم ٦)، في برنامجه الانتخابي واعتبر أكثر الفائزين الذين طرحوا القضايا العامة في برنامجه الانتخابي، ونال هذا النائب من الأصوات ١٨٤٥٨ صوتاً، بينما المرشح الذي تلاه في الأصوات ولم يحالفه الحظ في الانتخابات لم ينل سوى ٩٣٣٢ صوتا أي النصف تقريبا، مع العلم بأنه تناول ٢٦ قضية من القضايا التي أثيرت في الانتخابات. كما أن العديد من المرشحين في نفس المحافظة أثاروا عدة قضايا في برامجهم لم يثرها المرشح الفائز ومع ذلك فقد سقطوا في الانتخابات بل إن احد المرشحين الذين أثاروا حوالي ٢٠ قضية لم يحصل سوى على مائة صوت تقريبا.

ومرشح آخر فاز في الانتخابات لم يتحدث إلا عن ٦ قضايا من ٢٨ قضية حصل على ٢٣٢٢٨ صوتا، ومرشح ثان في نفس المحافظة تحدث عن ١٨ قضية ونال ألف صوت تقريبا. وبعض المرشحين الذين لم يكن لهم برنامج شامل كالآخرين تناولوا في الصحف أو المناشير قضية واحدة أو اثنتان من القضايا وركزوا عليها، مثل محاربة الفساد أو دعم المواطنين والحريات العامة وهؤلاء حصلوا على أصوات أكثر من الأصوات التي حصل عليها مرشحون عالجوا عدة قضايا في برامجهم الانتخابية.

ولهذا فلانجد أن هناك أية علاقة بين برنامج المرشح وفوزه في الانتخابات حتى أن بعض الفائزين نجحوا دون وجود برامج شاملة لهم في الحملات الانتخابية. وركز ثلاثة من الفائزين ـ من أصل ثمانية ـ على الشريعة الإسلامية والقضايا الدينية فقط «من أجل أن ترتفع راية الإسلام فوق كل الرايات» و«النظام الاسلامي يؤمّن لكل مواطن ضرورات

الحياة في مجتمع نظيف»، ونجحوا في الانتخابات باغلبية الأصوات وهم الذين يشكلون التيار الديني. ومع أن معظم التيارات الفكرية من أقصى اليمين الى أقصى اليسار قد شاركت في ترشيح أعضاء منها، إلا أن هذه المشاركة لم تؤثر تأثيرا فعالا في نتائج الانتخابات على الرغم من وجود برامج انتخابية كاملة لها. وأظهرت الانتخابات وجود تياران أثّرا على نتائج الانتخابات تيار عشائري وتيار إسلامي.

وبالنسبة للتيار العشائري فيستدل من نتائج الانتخابات النفوذ الواسع للعشائر في عملية الانتخابات خاصة في مناطق الجنوب والبلقاء حيث اعتمد مرشحو هذا التيار منذ البداية على قوتهم العشائرية ولم يثيروا قضايا عامة في برامجهم الانتخابية مثل قول أحدهم «لقدرتي على حمل الأمانة وبدعم من عشائر. . . ونزولا عند رغبة عشائر. . . فإنني قررت ترشيح نفسي لمجلس الأمة وواعدا إياهم أن أكون مخلصا لوطني مبتعدا عن كل الشعارات الزائفة والبراقة» كما أن بعض العشائر كانت توجه نداءات الى الناخبين لتأييد مرشح معين «نداء باسم عشائر سحاب عامة وعشيرة. . خاصة الى أقربائهم وأبناء عمومتهم يناشدونهم مؤازرة مرشحنا. . .» مثل هذه الشعارات والنداءات سيطرت على جانب كبير من المرشحين في الحملة الانتخابية، ولم يهتموا بالتقدم ببرنامج شامل للناخبين، وفاز ثلاثة مرشحين يمثلون هذا الاتجاه في الانتخابات في محافظة واحدة وهؤلاء الثلاثة ورثوا مقاعد شغلها من قبلهم الآباء والأجداد ومع أن العشائرية في مجتمع محافظ كالمجتمع الأردني كان لها تأثير أوسع في الانتخابات السابقة إلا أنها حافظت على بعض قواعدها خاصة في محافظتي البلقاء والكرك.

وأما التيار الاسلامي الذي نال هو أيضا ثلاثة مقاعد كان اثنان منهم لهما جذور عشائرية ، الى جانب أن هذا التيار هو الوحيد الذي تغض الحكومة الطرف عن نشاطاته. الى حد أن رئيس الحكومة في ذلك الوقت قال في مقابلة تلفزيونية ونشرتها الصحف الأردنية في اليوم التالي إنه من الطبيعي نجاح المرشحين الثلاثة في بلد الأغلبية الساحقة فيه قاعدتها قاعدة محافظة وبالتالي مرتكزنا هو العقيدة [٨]. أما اصحاب التيار الاسلامي فركزوا على الجوانب الدينية في برامجهم الانتخابية، وبقيت معالجتهم للقضايا العامة من خلال المفهوم الاسلامي لها.

وبذلك نجد أن تأثير برامج المرشحين على نتائج الانتخابات النيابية يبقى محدودا، حيث لعبت عوامل أخرى لها أهمية أكثر من أهمية البرامج الانتخابية في نتائج الانتخابات كالقبلية والعشائرية والدين.

## جدول رقم (٦)
## توزيع القضايا الرئيسية على المرشحين

| الرقم | الموضوع | عدد المرشحين الذين تحدثوا عنه |
|---|---|---|
| ١ | دعم منظمة التحرير الفلسطينية | ٥٥ مرشحا |
| ٢ | دعم الصمود في الأراضي المحتلة | ٥٢ مرشحا |
| ٣ | تطوير الزراعة | ٤٧ مرشحا |
| ٤ | احترام المواطنين والحريات العامة | ٤٠ مرشحا |
| ٥ | تحقيق الوحدة العربية | ٣٥ مرشحا |
| ٦ | الاهتمام بمصالح الموظفين والعمال | ٣٤ مرشحا |
| ٦ مكرر | دعم حقوق المرأة | ٣٤ مرشحا |
| ٨ | رفض كامب ديفيد ومشاريع الاستسلام | ٣٣ مرشحا |
| ٨ مكرر | تطوير التعليم والاهتمام به | ٣٣ مرشحا |
| ١٠ | دعم القضايا العربية | ٣٢ مرشحا |
| ١١ | المحافظة على الوحدة الوطنية | ٢٧ مرشحا |
| ١٢ | تطوير الاقتصاد | ٢٦ مرشحا |
| ١٣ | محاربة الفساد | ٢٣ مرشحا |
| ١٣ مكرر | تحقيق العدالة الاجتماعية | ٢٣ مرشحا |
| ١٥ | تطوير الصناعة | ٢١ مرشحا |
| ١٦ | دعم القوات المسلحة | ١٩ مرشحا |
| ١٦ مكرر | حرية الصحافة | ١٩ مرشحا |
| ١٨ | الديمقراطية | ١٨ مرشحا |
| ١٩ | الاهتمام بتطوير الريف | ١٦ مرشحا |
| ٢٠ | تطبيق الشريعة الإسلامية | ١١ مرشحا |
| ٢١ | تشكيل الأحزاب السياسية | ١٠ مرشحين |
| ٢١ مكرر | الاهتمام بتطوير المخيمات الفلسطينية | ١٠ مرشحين |
| ٢١ مكرر | دعم الرياضة والشباب | ١٠ مرشحين |
| ٢٤ | الأسعار والتموين | ٩ مرشحين |
| ٢٥ | الخدمات الصحية | ٧ مرشحين |
| ٢٦ | المحافظة على البيئة | ٣ مرشحين |
| ٢٦ مكرر | دعم الكتاب ودور النشر | ٣ مرشحين |
| ٢٨ | دعم السياحة | ١ مرشح واحد |

## الخلاصة

بعد الدراسة التي أجريناها على برامج المرشحين لمعرفة أهمية القضايا التي تطرق إليها المرشحون في برامجهم الانتخابية، وجدنا أن هناك ٢٨ قضية أساسية ذكرها المرشحون. وكانت بعض تلك القضايا تأتي في مرتبة أقل أهمية من القضايا الأخرى، فمثلا وجدنا أن قضية دعم السياحة في الأردن لم يتطرق اليها سوى مرشح واحد من أصل المائة مرشح ـ وهذا المرشح لم ينجح في الانتخابات. وجاءت هذه القضية في أسفل جدول القضايا ذات الأهمية لدى المرشحين (انظر جدول رقم ٦) بعكس قضية دعم منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت أكثر القضايا أهمية في برامج المرشحين حيث تحدث عنها ٥٥ مرشحا من المائة مرشح. ولكن هذا الاهتمام الكبير من قبل المرشحين من هذه القضية لا يعني أن هناك قضية عامة مشتركة اتفق عليها المرشحون في برامجهم وأثاروها، بل إنه حتى قضية دعم منظمة التحرير التي اعتبرت أهم القضايا التي اتفق عليها المرشحون لم يتحدث عنها سوى ٥٥ مشرحا، وهذا يعني أن ٤٥ مرشحا من المائة لم يتفقوا على كون تلك القضية من القضايا المهمة في البلاد. كما أنه لوحظ أن هذه القضية لم يتطرق اليها سوى مرشحين اثنين فقط من بين المرشحين الثمانية الذين فازوا في الانتخابات أي أن ستة من الفائزين لم يهتموا بالقضية الأولى في سلم اهتمامات المرشحين. وجاء اهتمام ٥٣ مرشحا من قضية دعم المنظمة، من الذين فشلوا في الانتخابات. والقضية الثانية في الأهمية هي قضية دعم الصمود في الأراضي المحتلة حيث تحدث عنها ٥٢ مرشحا، واهتمام هذا العدد من المرشحين بهذه القضية يأتي للارتباط المصيري للناخبين بما يجري داخل الأراضي المحتلة، ولهذا فقد ركز عليها أكثر من نصف المرشحين. كما أن ثلاثة من الفائزين في الانتخابات تحدثوا عن هذه القضية في برامجهم الانتخابية.

ويلاحظ عند دراسة القضايا العامة في برامج المرشحين، الاهتمام الكبير الذي أبدوه في القضايا السياسية الخارجية أكثر من اهتمامهم بالقضايا الداخلية. وعلى الرغم من قلة عدد القضايا السياسية الخارجية بالنسبة لعدد القضايا العامة حيث كانت خمس قضايا فقط من أصل ٢٨ قضية، إلا أن هذه القضايا الخمس جاءت في عداد القضايا العشرة الأولى من الأهمية (انظر جدول رقم ٦) حيث كانت قضيتا دعم المنظمة ودعم الصمود في الأراضي المحتلة في المرتبتين الأولى والثانية، وتحقيق الوحدة العربية في المرتبة الخامسة، ورفض كامب ديفيد ومشاريع الاستسلام في المرتبة الثامنة ودعم القضايا العربية في المرتبة العاشرة. وفي المقابل فإن قضايا الخدمات العامة جاءت في المرتبة الأخيرة من القضايا الثمانية والعشرين حيث كانت على التوالي دعم السياحة مرشح واحد، دعم الكتاب ودور النشر والمحافظة على البيئة ٣ مرشحين، ودعم الخدمات الصحية ٧ مرشحين، المحافظة على الأسعار والتموين (قضية اقتصادية) ٩ مرشحين. وتساوت قضايا الرياضة والشباب

والاهتمام بتطوير المخيمات الفلسطينية وتشكيل الأحزاب السياسية مع بعض واهتم بهذه القضايا ١٠ مرشحين.

كما تساوت قضية دعم القوات المسلحة مع قضية حرية الصحافة (١٩ مرشحا) وكذلك قضية محاربة الفساد مع تحقيق العدالة الاجتماعية (٢٣ مرشحا) وقضية رفض كامب ديفيد ومشاريع الاستسلام مع قضية تطوير التعليم والاهتمام به (٣٣ مرشحا). وتساوت قضية الاهتمام بمصالح الموظفين والعمال مع قضية دعم حقوق المرأة (٣٤ مرشحا). وجاءت قضية تطوير الزراعة في المرتبة الثالثة بينما قضية احترام المواطنين والحريات العامة في المرتبة الرابعة حيث تحدث عن الزراعة ٤٧ مرشحا وعن احترام المواطنين ٤٠ مرشحا.

كما لوحظ أن برامج المرشحين الفائزين لم تتطرق الى القضايا العامة التي نالت الاهتمام الكبير عند بقية المرشحين بل على العكس فإن معظم الفائزين تناولوا قضايا جانبية لم تحز إلا على اهتمام قليل عند بقية المرشحين، فمثلا قضية تطبيق الشريعة الإسلامية لم يتحدث عنها سوى ١١ مرشحا فقط من بينهم ثلاثة مرشحين فازوا في الانتخابات وجاءت في المرتبة العشرين، بينما قضية دعم منظمة التحرير التي كانت في المرتبة الأولى لم يتحدث عنها من الفائزين سوى مرشحين اثنين كما ذكرنا من قبل.

ولهذا لا نجد في النهاية علاقة قوية بين برامج المرشحين ونتائج الانتخابات، على الرغم من أهمية وجود برامج انتخابية. كما أن اتفاق المرشحين على قضايا مشتركة في برامجهم لا يعني بالضرورة أن تلك القضايا تلعب دورا في برامج الفائزين الذين من الممكن أن يختاروا قضايا قليلة ومعينة ويركزوا عليها في حملتهم الانتخابية الى جانب أن نتائج الانتخابات ما زالت تلعب فيها عوامل عديدة تقيد في النهاية أي دور إيجابي من الممكن أن تلعبه برامج المرشحين في إقناع الناخبين بصحة مواقفهم، كالقبلية والعشائرية والتقاليد.

**الهوامش**

١ ـ للمزيد من المعلومات انظر رسالة الدكتوراه للدكتور عبدالله الخطيب
The Role of Legislature in Jordan, 1923 - 1976, DPA Dissolution, Presented at State University of New York at Albany, 1977.

٢ ـ قسمت الدوائر الانتخابية على النحو التالي:ـ

(١) ـ عن قضاء عمان ست نواب مسلمين (اثنان منهم عن الأقلية الشركسية والشيشانية) واثنان من المسيحيين.

(٢) ـ ثلاثة نواب عن قضاء السلط اثنان من المسلمين وواحد من المسيحيين.

(٣) ـ نائب واحد عن قضاء مأدبا.

(٤) ـ قضاء إربد خمسة نواب مسلمين ونائب واحد مسيحي.
(٥) ـ نائب واحد مسلم عن قضاء جرش (المفرق والزرقاء).
(٦) ـ أربعة نواب عن قضاء الكرك واحد منهم مسيحي.
(٧) ـ نائب واحد مسلم عن الطفيلة.
(٨) ـ نائبان مسلمان عن لواء معان.
(٩) ـ ثلاثة نواب عن البدو
(١٠) ـ خمسة نواب عن قضاء القدس ثلاثة مسلمون واثنان مسيحيان.
(١١) ـ أربعة نواب عن قضاء بيت لحم اثنان مسلمان واثنان مسيحيان.
(١٢) ـ ستة نواب مسلمين عن قضاء نابلس.
(١٣) ـ خمسة نواب مسلمين عن قضاء الخليل.
(١٤) ـ ثلاثة نواب مسلمين عن قضاء جنين.
(١٥) ـ ثلاثة نواب مسلمين عن قضاء طولكرم.
(١٦) ـ أربعة نواب عن قضاء رام الله واحد منهم مسيحي.

(انظر فيصل البطانية، ملف الحياة التشريعية والنيابية في الأردن منذ تأسيس الدولة، عمان ١٩٨٣ «دون تحديد دار النشر»)

٣ ـ اخترنا برامج المرشحين الانتخابية بأنها كل ما صدر عن المرشح من مطبوعات انتخابية (نشرة أو دعاية أو منشور انتخابي أو كتيب) واعتمدنا على تلك المطبوعات الانتخابية المنشورة في الصحف كدعاية أو المنشورات الانتخابية التي كان يوزعها المرشح على الناخبين خلال الحملة الانتخابية.

٤ ـ أخذت هذه النسب في كل منطقة من المناطق التي جرت فيها الانتخابات بناء على عدد المرشحين الذين أثاروا كل قضية في كل محافظة وعدد المرشحين الإجمالي لنفس المحافظة. فمثلا نسبة من تحدث عن الزراعة في محافظة إربد كما لاحظنا كان ٦٨٪ وهذه النسبة أخذت من عدد المرشحين الذين أثاروا هذه القضية وكان عددهم ١٣ مرشحا في مقابل عدد المرشحين الإجمالي في إربد وعددهم ١٩ مرشحا وكذلك الأمر بالنسبة لبقية المحافظات والقضايا العامة الأخرى التي سنتحدث عنها في هذا البحث.

٥ ـ باستثناء منطقة الطفيلة التي لم يتحدث أحد من مرشحيها عن الخدمات العامة ما عدا قضية التعليم كما أسلفنا الذكر.

٦ ـ تعود هذه النسبة في منطقة الطفيلة الى أن مرشحا واحدا فقط من المرشحين الثلاثة في المنطقة أثار القضية في برنامجه الانتخابي.

٧ ـ انظر جريدة صوت الشعب الأردنية ٢١ ابريل ١٩٨٤.

٨ ـ انظر الصحف الأردنية ـ صوت الشعب والدستور والرأي ـ ٢١ أبريل ١٩٨٤.

## المصادر العربية

ابراهيم، س.
١٩٨٠ «قياس اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة القومية العربية في الفكر والممارسة» ص١١١ ـ ١٩٦ في «بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركزدراسات الوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

بطاينة، ف.
١٩٨٢ ملف الحياة التشريعية والنيابية في الأردن منذ تأسيس الدولة. عمان.

## المصادر الأجنبية

Huntington, S. & Nelson, J
1976 No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries. Boston: Harvard University Press: 24 - 56.

**مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات**

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة الى المجلة على عنوانها التالي:

**مجلة العلوم الاجتماعية**
**ص.ب: ٥٤٨٦ صفاة ـ الكويت 13055**

**او الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: ٢٥٤٩٤٢١ ـ ٢٥٤٩٣٨٧**

**ثمن المجلد للمؤسسات: (١٥,٠٠٠) خمسة عشر دينارا كويتيا او ما يعادلها**
**ثمن المجلد للافراد: (٥,٠٠٠) خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها**
**ثمن المجلد للطلاب: (٣,٠٠٠) ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها**

# Influence of the Candidates' Programs over Parliamentary Election Results: The Case of Jordan

**Ahmad Nofal**

This is a research study on the relationship between the items suggested in the candidates' election programs and the election results. It is based on an analysis of the election programs of 100 candidates at the subsidiary parliament elections in Jordan. The program items were divided into economic, internal and external policies, and social policies. The most important issue, common to all programs, was the demand for the development of the relationship with the Palestine Liberation Organization, and for its support. Nevertheless, most of the successful candidates did not mention this issue, but concentrated on other points specific to their respective programs. They generally excluded the subjects which were dealt with in the majority of the election campaigns.

The author concludes that there is no relationship between the items mentioned in the candidates' programs and the results of the elections. It appears that other factors, such as religion, tribe, power and status have a greater influence over the election results than the candidates' programs.